توفيق أزرق[1]| Tawfik Azrak

السوريون المهجّرون قسريًا وإعادة الإعمار وتحديات العودة
دور التمويل الإسلامي في إعادة تشكيل اقتصاد سورية السياسي

Forcibly Displaced Syrians, Reconstruction, and the Challenges of Return
The Role of Islamic Finance in Reshaping Syria's Political Economy

ملخص

يتناول البحث قضية السوريين المهجّرين قسرًا، من خلال ربط مسارات العودة بأدوات التمويل الإسلامي، باعتباره إطارًا بديلًا يمكنه المساهمة في تحقيق إعادة إعمار أكثر عدالة وشمولًا. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن العودة ليست عملية إنسانية محايدة فحسب، بل مسارًا سياسيًا واقتصاديًا تحكمه علاقات القوة وإعادة توزيع الموارد. من هنا، فإن إدماج مبادئ التمويل الإسلامي القائمة على العدالة، وتقاسم المخاطر وتحقيق المصلحة العامة، قد يُوفّر مدخلًا نقديًا لمعالجة اختلالات هذا المسار. يحلل البحث العلاقة بين سياسات إعادة الإعمار وأنماط الملكية، مبرزًا إمكان استخدام هذه السياسات لإعادة تشكيل المجال الاجتماعي والديموغرافي أحيانًا على حساب حقوق المهجّرين. في هذا السياق، يقترح البحث أن تكون أدوات التمويل الإسلامي، من مثل الصكوك الوقفية والمرابحة والمشاركة والمضاربة، مساهمةً في تمويل مشاريع إعادة الإعمار بطريقة تحدّ من الإقصاء، وتعزّز فرص العودة الطوعية والدائمة، من خلال ربط التمويل بإعادة تأهيل المجتمعات المحلية، بدلًا من الاقتصار على إعادة بناء الأصول المادية. يناقش البحث مفهوم "العودة الموجّهة"، في ظل "الحركية المقيّدة"، ويُظهر أن التمويل الإسلامي يمكنه تخفيف القيود الاقتصادية التي تعوق العودة، عبر تمويل سكن ميسّر ومشاريع صغيرة للعائدين، وتعزيز قدرتهم على إعادة الاندماج. ويُوظّف البحث إطارًا متعدد الأبعاد (المكان، الزمان، الإرادة)، لتحليل الفروقات بين عودة النازحين واللاجئين، مع بيان اختلاف احتياجات التمويل في كل حالة.

يولي البحث اهتمامًا خاصًا لدور سياسات إغلاق المخيمات، بوصفها عاملًا مؤثرًا في قرارات العودة، مشيرًا إلى أن غياب أدوات تمويل عادلة قد يحوّل هذه السياسات إلى آليات إكراه غير مباشر. في المقابل، قد تؤدي برامج تمويل إسلامي موجهة أن تحدّ من النزوح الثانوي، من خلال توفير بدائل اقتصادية للعائدين. يتناول البحث العلاقة بين العودة والحوكمة، مبرزًا إمكانية أن يحدَّ التمويل الإسلامي، إن أُدرج ضمن إطار مؤسسي رشيد وشفاف، من تسييس إعادة الإعمار عبر توجيه الموارد في سبيل تحقيق مقاصد تنموية واجتماعية أوسع، بدلًا من تكريس التفاوتات القائمة. يؤكد ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية في تصميم هذه الأدوات وضمان عدم توظيفها في تسويغ سياسات الإقصاء أو إعادة إنتاجها. منهجيًا، يعتمد البحث على تحليل السياسات والمقاربات النظرية في الاقتصاد السياسي والتمويل الإسلامي، مع التركيز على الإمكانات

(1) أكاديمي وباحث سوري. تتركز اهتماماته في التمويل والمصارف الإسلامية، وهو أستاذ في جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية.

tawfikazrak@gmail.com

التطبيقية لهذه الأدوات في سياقات ما بعد النزاع. ويخلص البحث إلى أن دمج التمويل الإسلامي في استراتيجيات إعادة الإعمار يمكن أن يُسهم في إعادة توجيه العملية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز شروط العودة الآمنة والطوعية والكريمة، شريطة أن يُصمّم ضمن إطار مؤسسي شفاف وشامل يضع احتياجات المهجّرين في صميم أولوياته.

كلمات مفتاحية

سورية، تمويل إسلامي، مهجرون قسريًا، لاجئون، نازحون، إعادة إعمار، اقتصاد سياسي

Abstract

This study examines the issue of forcibly displaced Syrians by linking return and reconstruction processes with Islamic finance instruments as an alternative framework that can contribute to a more equitable and inclusive reconstruction process. The study is based on the central premise that return is not merely a neutral humanitarian process but rather a political and economic process shaped by power relations and the redistribution of resources. Accordingly, integrating the principles of Islamic finance -grounded in justice, risk-sharing, and the promotion of public welfare -may provide a critical approach to addressing the structural imbalances inherent in this process. The study analyzes the relationship between reconstruction policies and patterns of property ownership, highlighting how such policies may, in certain contexts, be used to reshape the social and demographic landscape at the expense of the rights of forcibly displaced people. In this regard, it argues that Islamic finance instruments, including Waqf Sukuk, Murabaha, Musharakah, and Mudarabah, can play a significant role in financing reconstruction projects in ways that reduce exclusion and promote voluntary and sustainable return by prioritizing the rehabilitation of local communities rather than focusing solely on rebuilding physical infrastructure. The study further explores the concept of “managed return” under conditions of “restricted mobility,” demonstrating how Islamic finance can alleviate the economic barriers that hinder return through financing affordable housing and income-generating small enterprises for returnees, thereby enhancing their capacity for socioeconomic reintegration. It adopts a multidimensional analytical framework based on place, time, and agency to examine the differences between the return of internally displaced persons and that of refugees, while identifying the distinct financing needs associated with each context.

Special attention is given to the impact of camp closure policies on return decisions, arguing that the absence of equitable financing mechanisms may transform such policies into forms of indirect coercion. Conversely, well-designed Islamic finance programs can mitigate secondary displacement by providing viable economic alternatives for returnees. The study also examines the relationship between return and governance, emphasizing that, when embedded within a transparent and accountable institutional framework, Islamic finance can reduce the politicization and securitization of reconstruction by directing resources toward broader developmental and social objectives rather than reinforcing existing inequalities.

It further stresses the importance of adhering to ethical standards in designing these financial instruments to ensure they are not used to justify or reproduce exclusionary policies. Methodologically, the study employs policy analysis alongside theoretical approaches from political economy and Islamic finance, with particular emphasis on the practical potential of Islamic finance instruments in post-conflict settings. It concludes that integrating Islamic finance into reconstruction strategies can contribute to redirecting reconstruction toward greater social justice and enhancing the conditions for safe, voluntary, and dignified return, provided that these mechanisms are designed within a transparent, inclusive, and accountable institutional framework that places the needs of forcibly displaced persons at the center of reconstruction efforts.

Keywords

Syria, Islamic finance, forcibly displaced persons, refugees, internally displaced persons, reconstruction, political economy, social justice

مقدمة

تتطلب العودة وإعادة الإعمار، في سياقات ما بعد النزاعات، تجاوز المقاربات التقليدية التي تعدّها عمليات إنسانية أو هندسية تقتصر على إعادة بناء البنية التحتية أو توفير الخدمات الأساسية. فقد أظهرت الأدبيات الحديثة في الاقتصاد السياسي أن إعادة الإعمار تمثل عملية سياسية واقتصادية معقدة، ما يتداخل فيه اعتبارات السلطة والحوكمة وإعادة توزيع الموارد وإعادة تشكيل أنماط الملكية والعلاقات الاجتماعية، بما يجعلها أحد أهم المحددات لمستقبل الاستقرار والتنمية، بعد انتهاء النزاعات. وي هذا الإطار، تُعدّ قضية السوريين المهجّرين قسرًا واحدةً من أكثر القضايا تعقيدًا، نظرًا لتداخل الأبعاد الإنسانية والقانونية والاقتصادية والسياسية التي تحكم فرص العودة وإعادة الاندماج. على الرغم من تزايد الدعوات الدولية لدعم العودة الآمنة والطوعية الكريمة للاجئين والنازحين، فإن الواقع العملي يكشف أن قرارات العودة لا ترتبط بتحسن الوضع الأمني فحسب، بل تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية، وفي مقدمتها فرص الحصول على السكن والعمل وتوافر مصادر الدخل وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، من مثل الكهرباء والمياه والغاز، فضلًا عن طبيعة السياسات العامة التي تنظم إعادة الإعمار. في كثير من الحالات، تتحول سياسات إعادة الإعمار إلى أدوات لإعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية والاجتماعية، بما قد يؤدي إلى تعميق التفاوتات القائمة، أو الحدّ من قدرة المهجّرين على استعادة حقوقهم والاندماج مجددًا في مجتمعاتهم.

في هذا السياق، يبرز التمويل الإسلامي، بوصفه إطارًا اقتصاديًا وأخلاقيًا له مقومات قوية يمكن أن تسهم في إعادة توجيه عملية إعادة الإعمار نحو أهداف أكثر شمولًا وعدالة، مما تقوم أدواته الأساسية على مبادئ تقاسم المخاطر بين مختلف الأطراف والارتباط بالاقتصاد الحقيقي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية المال العام، وتعزيز التنمية المستدامة[2]. يمثل ذلك مبادئ تتوافق مع متطلبات إعادة بناء المجتمعات المتأثرة بالنزاعات أو الثورات التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط. تتيح أدوات التمويل الإسلامي، من مثل الصكوك والوقف والمرابحة والمشاركة والمضاربة، إمكانات متنوعة لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل الإسكان، وإعادة تأهيل البنية التحتية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز سبل العيش للعائدين، بما يسهم في تقليل مخاطر النزوح المتكرر، وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي أكثر استدامة.

على الرغم من تنامي الاهتمام الدولي بتمويل إعادة الإعمار، ما تزال الأدبيات التي تربط بين التهجير القسري والاقتصاد السياسي للعودة من جهة، والتمويل الإسلامي من جهة أخرى، محدودة نسبيًا، فمعظمها يتركز في الجوانب الفقهية أو المالية للأدوات الإسلامية، من دون تحليل دورها في معالجة الإشكاليات البنيوية التي تواجه العودة وإعادة الإعمار في البيئات الهشة[3]. من هنا، تنبع أهمية هذا البحث، فهو لبناء إطار تحليلي يدمج بين الاقتصاد السياسي للعودة والتمويل الإسلامي، من أجل الوصول إلى الطريقة التي يمكن من خلالها توظيف أدوات التمويل الإسلامي، لدعم إعادة إعمار أكثر عدالة، وتعزيز العودة الطوعية والآمنة والكريمة للسوريين المهجَّرين، بما يحدّ من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، ويُعزز الحوكمة الرشيدة، ويربط إعادة الإعمار بالتنمية المجتمعية المستدامة، بدلًا من الاقتصار على إعادة بناء الأصول المادية فحسب.

يعتمد البحث على تحليل نظري وسياساتي يجمع بين أدبيات الاقتصاد السياسي والتمويل الإسلامي ودراسات ما بعد النزاعات، بهدف تقديم رؤية متكاملة حول الإمكانات التطبيقية لأثر هذا النوع من التمويل في إعادة تشكيل اقتصاد العودة وإعادة الإعمار، في الحالة السورية، مع تأكيد أن نجاح ذلك يبقى مرهونًا بوجود إطار مؤسسي شفاف، وحوكمة فعالة، وضمانات قانونية تكفل حماية حقوق المهجّرين، وتمنع توظيف التمويل الربوي الذي يسهم في تكريس التفاوتات أو إعادة إنتاج سياسات الإقصاء.

(2) توفيق أزرق، "الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه"، [*ATEBE*: ***Journal for Religious Studies***, no. 4 (December 2020)].

(3) حسين سيد نور الأعرجي ومؤيد مجيد محمد الكعبي، "الأسباب السياسية للتهجير القسري في العراق القديم"، **لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 26 (2017).

أهداف البحث

- تحليل العلاقة بين التهجير القسري وإعادة الإعمار، وبيان أثرها في فرص العودة الدائمة للسوريين المهجّرين.
- تقييم دور أدوات التمويل الإسلامي في تمويل إعادة الإعمار، ودعم العودة الآمنة والطوعية والكريمة.
- دراسة أثر التمويل الإسلامي في تعزيز العدالة الاجتماعية، وإعادة الاندماج الاقتصادي، والحدّ من الإقصاء والنزوح الثانوي.
- تقديم إطار مؤسسي وتوصيات عملية لتوظيف التمويل الإسلامي في إعادة الإعمار، وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

أسئلة البحث

كيف يؤثّر الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار في فرص العودة الآمنة والطوعية والكريمة للسوريين المهجّرين قسرًا؟ ما الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الإسلامي في تمويل إعادة الإعمار ودعم عودة المهجّرين؟ إلى أي مدًى يسهم التمويل الإسلامي في تعزيز العدالة الاجتماعية، بما يؤدي إلى أدوار في إعادة الاندماج الاقتصادي والحدّ من النزوح الثانوي؟ ما المتطلبات المؤسسية والحوكمية اللازمة لتفعيل دور التمويل الإسلامي في إعادة الإعمار، بصورة عادلة ومستدامة؟

منهجية البحث

يعتمد البحث منهجيةً متعدّدة المستويات، فهي تجمع بين التحليل النوعي (Qualitative Analysis) والمقاربة النظرية في الاقتصاد السياسي، مع توظيف أدوات تحليل السياسات العامة (Policy Analysis)، لفهم العلاقة المعقدة بين ثلاثة مؤشرات أساسية في الدراسة الحالية، وهي التهجير القسري وإعادة الإعمار وأدوات التمويل الإسلامي. ولم يجد البحث أبحاثًا سابقة تربط بين هذه المؤشرات الثلاثة، فكان الهدف من هذه المنهجية تقديم فهم معمّق يتجاوز المنهج الوصفي إلى تحليل البنى الاقتصادية والمؤسسية التي تُشكّل مسارات العودة وإعادة الاندماج. ينطلق البحث من مقاربة الاقتصاد السياسي النقدي (Critical Political Economy) التي تفترض أن عمليات إعادة الإعمار ليست عمليات تقنية محايدة، بل عمليات مشحونة بالعلاقات السلطوية وتوازنات القوة بين الفاعلين المحليين والدوليين. من هذا المنظور، يحلل البحث سياسات إعادة الإعمار، بوصفها أدوات لإعادة إنتاج أو إعادة توزيع السلطة الاقتصادية والاجتماعية، لا إعادة بناء البنية التحتية المادية فحسب، ما يسمح بفهم كيفية تأثير هذه السياسات في حقوق المهجّرين، ولا سيما ما يتعلق بالملكية والسكن وفرص العودة، في الحالة السورية بصورة خاصة. في هذا السياق، يوظف البحث المنهج التحليلي المقارن (Compara-tive- Analytical Method)، لدراسة مجموعة من الأدبيات والتقارير الدولية الصادرة عن مؤسسات، من مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UN-HCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والبنك الدولي (WB) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بهدف استخلاص الأنماط المشتركة في تحديات العودة وإعادة الإعمار في سياقات ما بعد النزاع، مع إسقاط هذه الأنماط على الحالة السورية، بوصفها حالة دراسة مركزية.

يعتمد البحث مقاربة حالة محددة (Case Study Approach)، ويعدّ الحالة السورية نموذجًا معقدًا للتهجير القسري طويل الأمد، وهو ما نتج عن سياسة النظام البائد، وما ترتب عليها من تشظي اجتماعي واقتصادي ومؤسسي. ويركّز البحث على تحليل العلاقة بين سياسات إعادة الإعمار الحالية، وبين فرص العودة الطوعية، مع إبراز دور القيود الاقتصادية والمؤسسية في تشكيل قرارات العودة أو البقاء في حالة لجوء أو نزوح. أما في ما يتعلق بالتمويل الإسلامي، فيعتمد البحث منهج التحليل المفاهيمي (Conceptual Analysis)، لتفكيك أدوات التمويل الإسلامي، من مثل الصكوك والوقف والمرابحة والمشاركة والمضاربة، وبيان طبيعتها الاقتصادية وآليات عملها، ثم ربطها بإمكانية توظيفها في سياقات إعادة الإعمار في سورية. يؤكد البحث، في السياق، أن التحليل هنا لا يقتصر على

الجانب الفقهي أو المالي، بل يتوسع نحو دراسة الوظيفة التنموية والاجتماعية لهذه الأدوات، ضمن بيئات ما بعد النزاع أو الدول التي خرجت من الثورات، من مثل الحالة السورية. من الناحية التحليلية، يعتمد البحث منهجية تفكيك ثلاث طبقات مترابطة:

- الطبقة البنيوية التي تشمل الاقتصاد السياسي للنزاع وإعادة الإعمار، وتوزيع السلطة والموارد.
- الطبقة المؤسسية التي تشمل القوانين والسياسات التي تحكم الملكية، والإسكان، وإدارة إعادة الإعمار.
- الطبقة التمويلية التي تشمل الأدوات المالية التقليدية والإسلامية، ودورها في توجيه التنمية والاندماج.

يراعي البحث البعد الزمني في تحليل العودة، من خلال التمييز بين العودة قصيرة الأمد (الاستكشافية أو المؤقتة)، والعودة الدائمة طويلة الأمد (بغرض الاستقرار)، وكشف ما يرتبط بكل منهما من احتياجات تمويلية مختلفة، إضافةً إلى البعد المكاني الذي يميز بين العودة الداخلية (من محافظة إلى أخرى)، والعودة من دول اللجوء (من تركيا إلى سورية مثلًا). أما في ما يتعلق بالقيود المنهجية التي واجهت البحث، فيقرّ الباحث بأن اعتماده بيانات ثانوية وتحليلًا مفاهيميًا قد يحدّ من القدرة على تقديم نتائج تجريبية مباشرة، إلا أن طبيعة الموضوع تجعل من التحليل النوعي والنظري الخيار الأكثر ملاءمة لفهم البنى العميقة للظاهرة، بدلًا من الاقتصار على القياس الكمي. بناءً على ما سبق، تسعى هذه المنهجية لتقديم إطار تحليلي متكامل يجمع بين الاقتصاد السياسي والتمويل الإسلامي، بما يسمح بفهم أعمق لدور الأدوات المالية الإسلامية في إعادة تشكيل مسارات العودة وإعادة الإعمار، وتقديم رؤية نقدية من الممكن البناء عليها في السياسات المستقبلية لمرحلة ما بعد الثورة السورية.

مراجعة أدبيات سابقة

شهدت الأدبيات الأكاديمية، خلال العقد الأخير، اهتمامًا متزايدًا بقضايا التهجير القسري، وإعادة الإعمار في الدول الخارجة من النزاعات، والتمويل الإسلامي، بوصفه أحد البدائل التمويلية للتنمية. لكن هذه الأدبيات تطورت في مسارات منفصلة، فقد ركزت مجموعة منها على العوامل المؤثرة في عودة اللاجئين والنازحين، وتناولت مجموعة ثانية الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار، في حين اهتمت مجموعة ثالثة بدراسة أدوات التمويل الإسلامي وتطبيقاتها التنموية. مع ذلك، ما تزال الدراسات التي تجمع بين هذه المحاور، ضمن إطار تحليلي واحد، وخاصة في الحالة السورية بعد نجاح الثورة، محدودة للغاية.

تناولت العديد من الدراسات الدولية العوامل المؤثرة في العودة الطوعية للاجئين والنازحين، وأكدت أن العودة الدائمة لا تعتمد على تحسن الأوضاع الأمنية فحسب، بل ترتبط أيضًا بمدى توافر فرص العمل والسكن والخدمات الأساسية وإعادة بناء المؤسسات العامة. في السياق، تشير دراسات كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن غياب البيئة الاقتصادية المناسبة يمثّل أحد أهم أسباب عزوف اللاجئين عن العودة، حتى في المناطق التي تشهد استقرارًا أمنيًا نسبيًا. وقد أكدت إحدى المقاربات أن العودة تمثل عملية اجتماعية واقتصادية معقدة، وليست انتقالًا جغرافيًا[4]، بينما أكدت مقاربة أخرى أن نجاح العودة يرتبط بقدرة الدولة على إعادة دمج العائدين، اقتصاديًا واجتماعيًا، ولا يقف عند إزالة أسباب النزاع فحسب[5]. في السياق السوري، ركزت دراسات سابقة على الجوانب الإنسانية والقانونية للجوء، ومعوقات العودة المرتبطة بالسكن والملكية والخدمات العامة، لكنها لم تخصص اهتمامًا كافيًا لدور أدوات التمويل في دعم العودة الدائمة.

ركزت أدبيات الاقتصاد السياسي على أن إعادة الإعمار ليست عملية هندسية، لإعادة بناء البنية التحتية، إنما

(4)R. Black and K. Koser (eds.), *The End of the Refugee Cycle? Refugee Repatriation and Reconstruction* (Oxford: Berghahn Books,1999).

(5)K. Long, *The Point of No Return: Refugees, Rights, and Repatriation* (Oxford University Press. 2013).

عملية سياسية واقتصادية يعاد من خلالها توزيع الموارد وإعادة تشكيل المؤسسات والعلاقات الاجتماعية. وتؤكد إحدى المقاربات أن نجاح إعادة الإعمار يعتمد على جودة المؤسسات والحوكمة وإدارة الموارد، أكثر من اعتماده على حجم التمويل المتاح. وأوضح تقرير للبنك الدولي أن إعادة الإعمار في الدول الخارجة من النزاعات ينبغي أن ترتبط بخلق فرص العمل وتحفيز التنمية المحلية، لا بإعادة إشادة المباني فحسب[6] . أما الدراسات الخاصة بسورية، فقد ركزت بدرجة كبيرة على تقدير حجم الدمار وتكاليف إعادة الإعمار، وتحليل الأبعاد السياسية والمؤسسية لهذه العملية، إلا أنها لم تبحث بصورة معمقة في كيفية توظيف أدوات التمويل الإسلامي ضمن نموذج اقتصادي متكامل يدعم عودة المهجرين. وقد تناولت الأدبيات الخاصة بالتمويل الإسلامي إمكانات الأدوات المالية الإسلامية في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، فقد أكدت إحدى المقاربات أن التمويل الإسلامي له خصائص تجعله أكثر ارتباطًا بالاقتصاد الحقيقي، مقارنةً بالتمويل التقليدي، لاعتماده على المشاركة في المخاطر، وربط التمويل بالأصول الإنتاجية[7]. وقد ناقشت دراسات البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) دور الصكوك والوقف والتمويل الأصغر الإسلامي في تمويل البنية التحتية والتنمية الاجتماعية، وأظهرت بعض التطبيقات ذات الصلة، في دول من مثل إندونيسيا وماليزيا، إمكانية استخدام هذه الأدوات في تمويل مشاريع تنموية واسعة النطاق. في المقابل، ركّزت غالبية الدراسات العربية على الجوانب الفقهية والفنية لأدوات التمويل الإسلامي، في حين اقتصرت الدراسات التطبيقية المتعلقة بإعادة الإعمار على نماذج عامة، من دون ربطها بإشكالية العودة الطوعية للمهجرين أو بالاقتصاد السياسي لمرحلة ما بعد النزاع.

يتّضح من مراجعة الأدبيات السابقة أن معظمها يركز على أحد المحاور الثلاثة المشار إليها أعلاه، بصورة مستقلة. فالدراسات الخاصة بالهجرة ركّزت على محددات العودة، ودراسات الاقتصاد السياسي اهتمّت بإدارة إعادة الإعمار، وانصرفت بحوث التمويل الإسلامي إلى تحليل الأدوات المالية وأحكامها أو تطبيقاتها التنموية العامة. في المقابل، ما تزال الدراسات التي تدمج بين التهجير القسري، والاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار، والتمويل الإسلامي ضمن إطار تحليلي واحد، وبخاصة في الحالة السورية بعد الثورة، نادرة في الأدبيات العربية والدولية. من هنا، تأتي أهمية الإضافة المعرفية في البحث، بما يقدمه من إطار تحليلي جديد، فهو يربط بين المؤشرات (المتغيرات) الثلاثة، ويقترح نموذجًا متكاملًا لتوظيف أدوات التمويل الإسلامي في دعم إعادة الإعمار، وتعزيز العودة الطوعية والآمنة والكريمة للمهجرين السوريين، بما يسهم في سدّ فجوة واضحة في الأدبيات الحالية، ويفتح المجال أمام دراسات تطبيقية مستقبلية في هذا المجال.

أولًا. إطار نظري

مفهوم التهجير القسري

يُعدّ التهجير القسري أحد أكثر الظواهر تعقيدًا في دراسات الهجرة القسرية والنزاعات المسلحة، ويُقصد به إجبار الأفراد أو الجماعات على مغادرة أماكن إقامتهم الأصلية، نتيجة عوامل قهرية لا إرادية، من مثل النزاعات المسلحة والاضطهاد السياسي والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وانهيار الأمن العام. ولا يقتصر مفهوم التهجير القسري على الحركة الجغرافية للسكان، بل يمتد إلى فقدان الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع المكان الأصلي، بما يؤدي إلى إعادة تشكيل الهوية الفردية والجماعية داخل سياقات النزوح واللجوء[8]. تشير الأدبيات الحديثة في دراسات الهجرة القسرية (Forced Migration Studies) إلى أن التهجير القسري لا يُنتج حالة "انفصال مكاني" فحسب، بل يخلق أيضًا حالة "تعليق قانوني واقتصادي" للأفراد، فتتعطل حقوق الملكية، وتضعف القدرة على الوصول إلى الموارد، وتصبح العودة مشروطة بعوامل سياسية وأمنية واقتصادية معقدة[9].

(6) "خلق الوظائف وتنمية الاقتصادات"، التقرير السنوي لـ **مجموعة البنك الدولي** (2025)، شوهد في 2026/07/01: https://acr.ps/hBxWA1t

(7) M. U. Chapra, *The Islamic Vision of Development in the Light of Maqasid al Shariah* (Islamic Research and Training Institute, 2008).

(8) قاسم مساعد الفالح، "جريمة التهجير القسري في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي"، **المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل- العلوم الإنسانية والإدارية**، المجلد 22 العدد 1 (2021).

(9) للاستزادة، يُوصى بالرجوع إلى "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء

في الحالة السورية تحديدًا، اكتسب التهجير القسري طابعًا بنيويًا، نتيجة طول أمد النزاع وتشابك الفاعلين المحليين والدوليين، ما جعل من العودة عملية غير خطية، أي خاضعة لحسابات متعددة تتجاوز القرار الفردي، ولا سيما أن الثورة السورية استمرت طيلة أربعة عشر عامًا، ما زاد المشهد تعقيدًا وأصبحت العودة عملية أصعب من السابق.

يُعدّ التهجير القسري، في بعض السياقات، عملية "إعادة هندسة ديموغرافية غير مباشرة"، وتؤدي تغييرات في الملكية، وتدمير البنية السكنية، وإعادة توزيع السيطرة الجغرافية، إلى إعادة تشكيل الخريطة السكانية، ما يجعل دراسة التهجير القسري مرتبطة، وثيقًا، بتحليل الاقتصاد السياسي للنزاع وإعادة الإعمار[10]. إضافةً إلى ما سبق، ووفقًا إلى التقرير السنوي الثاني عشر للشبكة السورية لحقوق الانسان، فإن الإخفاء القسري أحد أبرز أسباب رفض ملايين النازحين واللاجئين العودة إلى منازلهم، لأن نسبة المختفين قسريًا في سورية قياسيًا إلى عدد السكان الكلي بلغت نحو 5 % من عدد السكان الكلي (24 مليونًا). هذه ال نسبة مرتفعة جدًا وهي الأسوأ عالميًا، من دون إغفال ما يتعرض له المختفون قسريًا من تعذيب ونهب ممتلكات وتفكك أسري.

الاقتصاد السياسي للعودة وإعادة الإعمار

ينطلق مفهوم الاقتصاد السياسي للعودة وإعادة الإعمار من فرضية أساسية، وهي أن إعادة الإعمار ليست عملية تقنية محايدة، بل سياسية بامتياز، وتتداخل فيها مصالح الدولة والفاعلين المحليين والجهات المانحة الدولية والشركات الاستثمارية والجماعات المتضررة من النزاع. بذلك، لا تتحدّد مسارات العودة بالعوامل الأمنية فحسب (وهي عوامل أساسية طبعًا)، بل تتشكل أيضًا من خلال توزيع الموارد، وسياسات الإسكان، وإعادة تنظيم الملكية، ونماذج الاستثمار المعتمدة في مرحلة ما بعد الثورة. وتُظهر الأدبيات في هذا المجال أن إعادة الإعمار قد تتحوّل في بعض الحالات إلى أداةٍ لإعادة إنتاج البنى غير المتكافئة داخل المجتمع، بخاصة عندما تُربط عمليات إعادة البناء بآليات سوقية بحتة أو استثمارات خارجية لا تأخذ في الحسبان حقوق الفئات المهجّرة. في هذه الحالة، تصبح العودة مشروطة بالقدرة الاقتصادية، وليس بالحق القانوني أو الانتماء الأصلي للمكان فحسب[11].

في السياق السوري، يرتبط الاقتصاد السياسي للعودة بجملةٍ من التحولات المؤسسية والاقتصادية التي ترافق مرحلة إعادة الإعمار، ومن ذلك تطوير التشريعات المنظمة للملكية، وإعادة التخطيط العمراني التي باشرتها فعلًا بعض البلديات، وإطلاق مشاريع استثمارية وتنموية تستهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وإعادة تأهيل البنية التحتية. في المقابل، تبرز أهمية تطوير آليات فعّالة لمعالجة قضايا إثبات الملكية، وتوسيع فرص الوصول إلى السكن والخدمات الأساسية، بما يعزز قدرة المهجّرين على العودة وإعادة الاندماج. من ثم، فإن مواءمة سياسات إعادة الإعمار مع احتياجات المجتمعات المحلية تمثّل أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق عودة آمنة وطوعية ودائمة، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. من الناحية الاقتصادية، تشير مؤشرات إلى أن تكاليف السّكن أصبحت أحد أهم العوامل المؤثرة في قرارات العودة. فقد شهدت أسعار شراء العقارات وإيجارات المساكن في عدد من المدن الرئيسة (ولا سيما دمشق وحلب) ارتفاعًا ملحوظًا، مقارنةً بمتوسط دخول الأسر والقوة الشرائية للسكان، ما يجعل تأمين سكن مناسب يمثّل تحديًا لعددٍ من الأسر الراغبة في العودة. لا يقتصر هذا التحدي على العائدين من الخارج، بل يشمل أيضًا شريحة من النازحين داخليًا من الذين يسعون للعودة إلى مناطقهم الأصلية أو الاستقرار في المدن الرئيسة.

إن قرار العودة لا يعتمد على توافر المسكن وحده، بل يرتبط كذلك بقدرة الأسرة على تحمّل تكاليف المعيشة، والحصول على فرص عمل مستقرة، والوصول إلى الخدمات

القسري"، الصادرة عن **الجمعية العامة للأمم المتحدة** (رقم 47/137 وتاريخ 23 كانون الأول/ ديسمبر 2010).

(10) إبراهيم السيد أحمد رمضان، "آليات الحماية الدولية للمدنيين من التهجير القسري في ضوء القانون الدولي الإنساني"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 10 العدد 4 (كانون الأول/ ديسمبر 2024).

(11) فائق مرعي، "إعادة الإعمار: تأملات من خارج الميدان"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 142 (ربيع 2025).

الأساسية، من مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل. في هذا الإطار، قد تؤدي الفجوة بين مستويات الدخل وتكاليف السكن إلى تأجيل قرار العودة لدى بعض الأسر، حتى تتحسن أوضاعها الاقتصادية أو تتوافر لهم بدائل سكنية أكثر ملاءمة. من هنا، تبرز أهمية أن تتضمن برامج إعادة الإعمار سياسات إسكان ميسّر تستهدف الفئات العائدة إلى منازلها، من خلال توفير وحدات سكنية بأسعار مناسبة، أو تقديم برامج تمويل طويلة الأجل وغير مرهِقة بالفوائد الربوية، عن طريق توسيع استخدام أدوات التمويل الإسلامي، من مثل المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك والصكوك التنموية، بما يُسهم في تخفيف الأعباء المالية على الأسر، ويزيد من فرص العودة والاستقرار. ويُتوقع أن يؤدي ربط سياسات الإسكان ببرامج التنمية المحلية وخلق فرص العمل إلى تعزيز استدامة العودة، وتحويلها من انتقال جغرافي إلى عملية إعادة اندماج اقتصادي واجتماعي متكاملة.

التمويل الإسلامي والتنمية في مرحلة ما بعد الثورة

يُعدّ التمويل الإسلامي أحد النماذج المالية التي تقوم على مبادئ أخلاقية واقتصادية متميزة، وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحثّ على العدالة في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتحريم الرِّبا والغرر والاستثمار المحرَّم، وتشجيع التجارة وتقاسم المخاطر بين الأطراف، وربط التمويل بالأصول الحقيقية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. تستند فلسفة التمويل الإسلامي إلى مفهوم مقاصد الشريعة (*Maqasid Al-Shari'ah*) الذي يربط النشاط الاقتصادي بتحقيق المصلحة العامة وحماية المال وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، ما يجعله إطارًا مناسبًا للمناقشة حول إعادة الإعمار في الحالة السورية.

عنصر	البنك الإسلامي	البنك التقليدي
المفهوم	مؤسسة مالية وظيفتها الأساسية قبول الودائع على أساس القرض الحسن أو عقد الوديعة أو استخدامها لمنح تمويلات متنوعة كالمرابحة والتورق والسلم. كما تقدم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية كالحوالات، والكفالات، وصرف العملات...إلخ.	مؤسسة مالية وظيفتها الأساسية قبول الودائع ومنح القروض، كما تقدم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية كالحوالات، والكفالات، وصرف العملات.
طبيعة الدور	يقوم بدور الوساطة المالية (منح قرض)، وقد يقوم بدور التاجر من خلال البيع والشراء، أو دور المستثمر من خلال المشاركة أو المضاربة.	يقوم بدور الوساطة المالية، تتلقى الأموال من أصحاب الفوائض ويحولها لأصحاب العجز.
مصادر التمويل الخارجي	الودائع الجارية القائمة على أساس القرض الحسن (أو عقد الوديعة) ولا تستحق عائداً. حسابات الاستثمار (قائمة على عقد المضاربة)، وهي على نوعين: مطلقة ومقيدة.	الودائع بدرجة أساسية، والقروض سواء كانت من البنك المركزي أو من المؤسسات المالية الأخرى.
استخدامات الأموال	تمويلات: هي التوظيفات على أساس صيغ التمويل الإسلامي المختلفة (مرابحة، تورق، استصناع...إلخ). استثمارات: في شكل مشاركات ومضاربات وغيرها.	القروض بفائدة وهي على أنواع عديدة: فائدة متغيرة، فائدة ثابتة، قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة.
الربح	مصدره الرئيس عوائد التمويلات والاستثمارات. مصادر ثانوية: عمولات وعوائد الخدمات المصرفية المقدمة.	مصدره الرئيس الفرق بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة. مصادر ثانوية: عمولات وعوائد الخدمات المصرفية المقدمة.
الرقابة	إضافة إلى رقابة الجمعية العمومية ورقابة السلطات النقدية، هناك رقابة شرعية للتأكد من توافق كل أعمال البنك مع متطلبات الشريعة.	يخضع البنك التقليدي لرقابة الجمعية العمومية (داخلية)، ولرقابة السلطات النقدية كالبنك المركزي (رقابة خارجية).

الجدول (1): أهم الاختلافات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي[12]

في سياق التنمية، خلال مرحلة ما بعد الثورة السورية، يبرز التمويل الإسلامي كأداة فعالة لإعادة توجيه الموارد نحو مشاريع ذات أثر اجتماعي مباشر، من مثل الإسكان وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم سبل العيش للسوريين. وتكمن أهمّيته في كونه لا يعتمد الإقراض التقليدي فحسب، بل أدوات تشاركية، من مثل المشاركة والمضاربة، وأدوات تمويل قائمة على الأصول، من مثل المرابحة والإجارة، إضافةً إلى أدوات

(12) عبد الكريم قندوز، **مؤسسات التمويل الإسلامي** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2022)، ص 14.

ذات بعد اجتماعي وتنموي، من مثل الوقف والصكوك الوقفية. وتشير بعض التجارب الدولية في التمويل التنموي الإسلامي إلى أن هذه الأدوات يمكن أن تسهم في سدّ فجوات التمويل في الدول الخارجة من الصراعات أو الثورات المحلية، بخاصة عندما تكون المؤسسات المالية التقليدية غير قادرة أو غير راغبة في تحمل المخاطر العالية. يضاف إلى ذلك أن طبيعة التمويل الإسلامي القائمة على تقاسم المخاطر تجعله أكثر ملاءمة لتمويل المشاريع المرتبطة بإعادة الإعمار، بحيث تكون مستويات عدم اليقين مرتفعة. مع ذلك، فإن فعالية التمويل الإسلامي في مرحلة ما بعد الثورة ليست تلقائية، بل تستند إلى وجود إطار مؤسسي قوي وشفاف، ما يضمن توجيه الموارد نحو الفئات المستهدفة فعليًا، ويمنع استخدام الأدوات المالية في تعزيز التفاوتات أو إعادة إنتاج الهياكل الإقصائية. إن نجاح ذلك يتطلّب دمجه في سياسات عامة شاملة لإعادة الإعمار، لا التعامل معه بوصفه بديلًا معزولًا عن المنظومة الاقتصادية والسياسية[13]. بناءً على ذلك، لا يمكن النظر إلى التمويل الإسلامي بوصفه أداة مالية فحسب، بل إطارًا تنمويًا وأخلاقيًا متكاملًا أيضًا، ما من شأنه أن يعيد صوغ العلاقة الشاملة بين التمويل والعدالة الاجتماعية، في سياق ما بعد الثورة، بما يساهم في دعم العودة الدائمة وإعادة الإعمار الشامل.

ثانيًا. الواقع الراهن للسوريين المهجّرين قسرًا

حجم التهجير والتوزيع الجغرافي

يُعدّ التهجير القسري للسوريين، منذ بداية الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، من أكبر حالات النزوح واللجوء في المعاصرة. وتشير تقديرات أممية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) إلى أن ملايين السوريين اضطروا إلى مغادرة منازلهم، سواء أكان داخل البلاد كنازحين أم خارجها كلاجئين[14]. وقد أسفر هذا التهجير عن إعادة تشكيل ديموغرافية عميقة، في مستويي الجغرافيا السكانية والبنية الاجتماعية والاقتصادية. يتوزع السوريون المهجّرون قسرًا بين عدة مناطق رئيسة. فعلى الصعيد الإقليمي، تستضيف دول الجوار النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين، خاصةً تركيا ولبنان والأردن والعراق، إضافةً إلى وجود أعداد كبيرة في دول أوروبية وفي شمال أفريقيا ودول أخرى. يتميز هذا التوزيع بعدم التجانس، وتتباين أوضاع اللاجئين بشكل كبير بين دولة وأخرى، من حيث الوضع القانوني وفرص العمل، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، ما يخلق حالة من عدم المساواة المكانية بين المهجّرين أنفسهم. أما داخليًا، فما يزال عدد كبير من السوريين نازحين داخل البلاد، وهم يعيشون في مدن مكتظة أو مخيمات مؤقتة أو مساكن غير مستقرة، وغالبًا ما يعتمدون على المساعدات الإنسانية. هذا التوزيع الداخلي يعكس استمرار حالة عدم الاستقرار البنيوي، ولم تتحول العودة إلى القرى والمدن الأصلية إلى مسار واسع ومستدام، بل بقيت محدودة ومجزأة. من المهم الإشارة إلى أن هذا التوزيع الجغرافي لا يمثل حركة سكانية فحسب، بل يعكس إعادة تشكيل قسرية للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وقد فقد كثير من الأفراد ارتباطهم المباشر بأماكن الإنتاج والعمل التي أتوا منها أصلًا، ما أدى إلى تراجع رأس المال البشري والاجتماعي في مناطق النزاع الأصلية.

تحديات العودة للوطن الأم

تواجه عملية العودة إلى سورية مجموعة معقدة من التحديات المتداخلة، مما لا يمكن اختزاله في البعد الأمني فحسب، بل تمتد إلى أبعاد اقتصادية وقانونية واجتماعية عميقة. ففي المستوى الأمني شهدت العديد من المناطق السورية، خلال المدة الأخيرة، تحسنًا نسبيًا في الأحوال الأمنية، مقارنةً بسنوات الثورة الأكثر حدة، مع اتساع نطاق سيطرة مؤسسات الدولة على أجزاء واسعة من البلاد، وعودة قدر من الاستقرار إلى عدد من المدن الرئيسة. لقد

(13) هواري خيثر، "سياسات التمويل الإسلامي وآثارها على التنمية الاقتصادية في الجزائر: بنك البركة نموذجًا"، **مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية**، المجلد 3 العدد 2 (كانون الأول/ ديسمبر 2022).

(14) يُنظر بشأن المعطيات ذات الصلة والمحدثة باستمرار ذات الصلة في الموقع الإلكتروني لـ **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**. https://www.unhcr.org/ar

أسهم هذا التحسّن في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لعودة بعض المهجّرين، إلا أن قرار العودة ما يزال مرتبطًا بمجموعة من العوامل المتداخلة التي تتجاوز الجانب الأمني. في المقابل، تبرز التحديات الاقتصادية لتشكّل أحد أبرز العوامل المؤثرة في قرارات العودة في المرحلة الراهنة، ويواجه العديد من الراغبين في العودة صعوبات تتعلق بتوفير فرص العمل وانخفاض مستويات الدخل، مقارنةً بتكاليف المعيشة، فضلًا عن ارتفاع أسعار العقارات وإيجارات المساكن، ولا سيما في المدن الكبرى، من مثل دمشق وحلب. وتمثّل إعادة بناء المساكن المتضررة أو استئجار مساكن جديدة عبئًا ماليًا كبيرًا لدى كثير من الأسر، الأمر الذي يدفع بعضها إلى تأجيل العودة، حتى تتحسّن أوضاعها الاقتصادية أو توافر برامج دعم وتمويل مناسبة. من ثم، فإن معالجة التحديات الاقتصادية، إلى جانب استمرار تعزيز الاستقرار الأمني، تمثّل عنصرًا أساسيًا في تهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق عودة آمنة وطوعية ودائمة.

تشكل البنية التحتية المدمرة أو المتضررة تحديًا إضافيًا، وما يزال كثير من المناطق مفتقرًا إلى الخدمات الأساسية، من مثل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم (خاصة في المناطق الريفية)، ما يجعل العودة غير دائمة في حال عدم توافر استثمارات حقيقية في عملية إعادة التأهيل. إلى جانب ذلك، يواجه العائدون تحديات اجتماعية تتعلق بإعادة الاندماج داخل مجتمعاتهم الأصلية، خاصةً بعد سنوات طويلة من الانقطاع، وما رافقها من تغيرات في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل هذه المجتمعات. إن ما يزيد صعوبة إعادة الاستقرار فقدانُ شبكات الدعم الاجتماعي والاقتصادي في مناطق العودة. وتبرز هذه التحديات بصورة خاصة في قطاع التعليم، حيث يواجه عدد من الأطفال العائدين من دول اللجوء صعوبات في الاندماج داخل النظام التعليمي في سورية، نتيجة اختلاف المناهج الدراسية ولغة التدريس. فعلى سبيل المثال، يواجه العديد من الأطفال العائدين من تركيا تحديات في التكيف مع المناهج السورية، بعد أن تلقوا تعليمهم لسنوات باللغة التركية، ما قد يؤثر في مستوى تحصيلهم الدراسي، ويستلزم توفير برامج تعليمية انتقالية، ودروس دعم أكاديمي تساعدهم في تجاوز الفجوة التعليمية واللغوية وتيسر اندماجهم في البيئة المدرسية الجديدة. إن نجاح العودة لا يرتبط بتوفير المتطلبات المادية فحسب، بل يتطلب أيضًا تبني سياسات اجتماعية وتعليمية داعمة تراعي احتياجات الفئات العائدة، وبخاصة الأطفال والشباب، بما يسهم في تعزيز اندماجهم داخل المجتمع المحلي، والحدّ من الآثار طويلة الأمد للتهجير القسري. بذلك، يمكن القول إن العودة ليست حدثًا بسيطًا، بل عملية معقدة متكاملة الأركان، فهي تتطلب توافر شروط متعددة ومترابطة، لأن غياب أحدها قد يؤدي إلى إخفاق عملية العودة أو تحولها إلى نزوح ثانوي.

سياسات إغلاق المخيمات

شهدت السنوات الأخيرة توجّهًا متزايدًا نحو سياسات إغلاق المخيمات أو تقليصها، في بعض الدول المضيفة للاجئين السوريين، ضمن إطار إعادة تنظيم الوجود الإنساني والضغط باتجاه الحلول الدائمة. على الرغم من أن هذه السياسات تُعدّ غالبًا خطوة نحو تشجيع العودة أو تحسين أوضاع المعيشة، فإن آثارها الفعلية تبقى محل جدل واسع في الأدبيات الإنسانية والتنموية. في كثير من الحالات، يُنفذ إغلاق المخيمات من دون توفير بدائل اقتصادية وسكنية كافية، ما يؤدي إلى انتقال السكان إلى أوضاع أكثر هشاشة، من مثل السكن غير النظامي أو المدن المكتظة، بدلًا من العودة الفعلية إلى مناطقهم الأصلية. هذا التحول قد يزيد هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، بدلًا من معالجته. إن ربط إغلاق المخيمات بسياسات تشجيع العودة قد يتحول، في بعض السياقات، إلى شكل من أشكال الضغط غير المباشر، بخاصة عندما تكون خيارات البقاء محدودة أو مكلفة. في هذه الحالة، تصبح العودة خيارًا مدفوعًا بالضرورة الاقتصادية، لا بالاستعداد الطوعي، ما يتعارض مع مفهوم العودة الآمنة والطوعية والكريمة. بناءً على ذلك، يمكن القول إن سياسات إغلاق المخيمات تمثّل عنصرًا حاسمًا في تشكيل مسارات العودة، لكنها قد تتحول إلى عامل ضغط غير مباشر، إن لم تُدمج ضمن إطار شامل يربط بين الحماية الإنسانية وإعادة الإعمار وتوفير بدائل اقتصادية حقيقية، بما يضمن أن تكون العودة خيارًا فعليًا، لا نتيجة إكراه بنيوي. في هذا السياق، أطلقت الحكومة

السورية مشروع "صفر خيام"، وسعت لوضع خطة تدرجية لإغلاق المخيمات، عبر مشاريع إعادة تأهيل واسعة تشمل الخدمات الأساسية وسبل العيش[15].

الاقتصاد السياسي للعودة وإعادة الإعمار

يمثل الاقتصاد السياسي للعودة وإعادة الإعمار إطارًا تحليليًا لفهم التفاعل بين المؤسسات والسياسات العامة والموارد الاقتصادية، في سياق إدارة مرحلة ما بعد النزاع. ينطلق الإطار من أن إعادة الإعمار لا تقتصر على إعادة تأهيل البنية التحتية، بل تشمل أيضًا إعادة تنشيط الاقتصاد وتعزيز التنمية المحلية وتحسين كفاءة توزيع الموارد، بما يسهم في تهيئة الأوضاع المناسبة لعودة المهجّرين وإعادة اندماجهم الاجتماعي. في السياق السوري، تكتسب هذه العملية أهمية خاصة، نظرًا لحجم الأضرار التي خلفتها الحرب منذ قيام الثورة (آذار/ مارس 2011)، وما تتطلبه مرحلة التعافي من تنسيق بين المؤسسات الوطنية والشركاء المحليين والدوليين، بهدف توجيه جهود إعادة الإعمار نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين جودة الحياة في مناطق العودة.

– إعادة توزيع الموارد

تُعدّ إعادة توزيع الموارد من أهم القضايا المركزية في مرحلة ما بعد النزاع، فهي ترتبط بشكل مباشر بفاعلية عملية إعادة الإعمار وقدرتها على دعم الاستقرار والتنمية. تشمل هذه الموارد الأراضي والإسكان والاستثمارات والمساعدات الدولية وفرص العمل والبنية التحتية، وهي قضايا تشكل مجتمعةً قاعدة أساسية لعملية التعافي الاقتصادي والاجتماعي[16]. في سياقات ما بعد النزاع، غالبًا ما يُعاد ترتيب الأولويات الاقتصادية، بهدف تحقيق الاستقرار وتعزيز النمو، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر جاهزية، من حيث البنية التحتية أو القدرة الاستيعابية، بما يسهم في تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي. في الوقت نفسه، تبرز الحاجة إلى توسيع نطاق هذه الاستثمارات تدرجيًا، لضمان شمولية التنمية وتوازنها الجغرافي، بحيث تستفيد مختلف المناطق من جهود إعادة الإعمار. يضاف إلى ذلك أن دخول فاعلين اقتصاديين جدد، سواء أكانوا من القطاع الخاص المحلي أم من المستثمرين الخارجيين، يسهم في تنشيط الأسواق وإعادة تحريك قطاعَي العقارات والأراضي، ما قد يؤدي إلى زيادة المعروض وتحسين جودة المشاريع السكنية والتنموية. في السياق، تبرز أهمية تطوير سياسات إسكان وتنظيم عمراني تضمن توفير خيارات سكنية متنوعة وبأسعار مناسبة، بما يعزز من قدرة العائدين على الاستقرار وإعادة التملك بشكل تدرجي ومستدام.

– الحوكمة وأمننة إعادة الإعمار

تُعدّ الحوكمة، في سياق إعادة الإعمار، أحد الركائز الأساسية لضمان فاعلية العملية وشموليتها واستدامتها، فهي ترتبط بآليات اتخاذ القرار وتوزيع الموارد ومستوى الشفافية والمساءلة، إضافةً إلى درجة مشاركة الفاعلين المحليين في صوغ السياسات التنموية. وفي بيئات ما بعد النزاع أو الثورات، غالبًا ما تمر مؤسسات الحوكمة بمرحلة إعادة بناء وتطوير تدرجي تتيح فرصة لإعادة تنظيم الأطر المؤسسية وتعزيز كفاءتها، بما يتلاءم مع متطلبات التعافي والتنمية المستدامة. في هذا السياق، يبرز ما يمكن تسميته بـ "تعزيز البعد الأمني في إدارة إعادة الإعمار"، بمعنى ربط جهود إعادة البناء بمتطلبات الاستقرار وحماية المجتمعات المحلية، بهدف تهيئة بيئة آمنة وملائمة لعودة السكان واستعادة النشاط الاقتصادي. يسهم هذا التوجه، في حال تطبيقه ضمن إطار مؤسسي متوازن، في دعم الاستقرار العام وتوفير الحد الأدنى من الضمانات اللازمة لنجاح مشاريع إعادة الإعمار في المناطق المستهدفة. فعندما تُدمج الاعتبارات الأمنية في سياسات إعادة الإعمار، بشكل منسق مع البعد التنموي، تتحسن فاعلية توزيع الموارد وتسريع تنفيذ المشاريع الحيوية، بخاصة في القطاعات ذات الأولوية، من مثل الإسكان والخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنية التحتية. في الوقت ذاته، يسهم تعزيز الشفافية، وتوسيع مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط والتنفيذ،

(15) جمعة حجازي، "سورية بلا مخيمات: لنحرر السوري من الخيمة بتحسين العالم خارجها"، **العربي الجديد** (2026/05/19).

(16) بشر دويدار، "محددات إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات"، **مجلة السياسة الدولية** (2026/03/09).

في رفع مستوى الثقة العامة وتعزيز شرعية السياسات التنموية.

من جهة أخرى، يُشكّل تطوير آليات الحوكمة الرشيدة عنصرًا محوريًا في تقليل مخاطر سوء الإدارة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز العدالة في الوصول إلى فرص إعادة الإعمار. إن إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المدنية في صنع القرار يساعد في مواءمة المشاريع مع الاحتياجات الفعلية للسكان، ويدعم استدامة العودة ويعزز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. بذلك، يمكن عدّ الحوكمة في مرحلة إعادة الإعمار فرصةً لإعادة بناء المؤسسات على أسس أكثر كفاءة وشمولية، بما يجمع بين متطلبات الاستقرار والتنمية، وتوفير بيئة داعمة لتحقيق عودة آمنة وطوعية ودائمة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية طويلة الأمد.

ثالثًا. دور التمويل الإسلامي في إعادة الإعمار

يمثّل التمويل الإسلامي أحدَ البدائل المالية المهمّة في دول العالم قاطبةً بصورة عامة، وبخاصة في الدول العربية والمسلمة، نظرًا لارتكازه على مبادئ العدالة وتقاسم المخاطر، وربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي، وتوجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية. في حالة إعادة الإعمار في سورية، فإن دور ذلك لا يقتصر على التمويل وتعبئة الموارد المالية فحسب، بل يمتد إلى إعادة تشكيل العلاقة بين رأس المال والتنمية والعدالة الاجتماعية، بما يتيح إمكانية دعم مسارات العودة وإعادة الاندماج بصورة أكثر استدامة وفاعلية. في ما يأتي عرض لأبرز أدوات التمويل الإسلامي ذات الصلة بإعادة الإعمار.

الوقف

يُعدّ الوقف من أقدم الأدوات المالية الإسلامية ذات البعد الاجتماعي، ويقوم على مبدأ "حبس الأصل وتسبيل المنفعة" لصالح أهداف خيرية وتنموية مستدامة. في سياق إعادة الإعمار، يمكن للوقف أن يؤدي دورًا محوريًا في تمويل الخدمات العامة، من مثل التعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية المجتمعية[17]. وتُعدّ الأوقاف من أبرز الأدوات المالية الإسلامية القادرة على الإسهام في جهود إعادة الإعمار في سورية، بسبب طبيعتها المستدامة وقدرتها على توفير مصادر تمويل طويلة الأمد ومستقلة نسبيًا عن تقلبات الأسواق المالية أو تقليص المساعدات الخارجية. يتيح بعد الاستدامة للوقف إمكانية التحوّل، من مجرد أداة خيرية تقليدية إلى رافعة تنموية فاعلة، بما يدعم عمليات التعافي وإعادة البناء في بيئات ما بعد النزاع.

في السياق السوري، يمكن للأوقاف أن تؤدي دورًا محوريًا في دعم عملية إعادة الإعمار، من خلال توجيه عوائدها نحو تمويل مشاريع ذات أثر مباشر في حياة السكان المتضررين، من مثل إعادة تأهيل المساكن المدمرة، وتوفير وحدات سكنية ميسّرة للعائدين، وتمويل البنية التحتية الأساسية، من مثل المياه والكهرباء والمدارس والمراكز الصحية. يسهم ذلك في تحسين الأوضاع المعيشية وتهيئة بيئة أكثر استقرارًا، ما من شأنه السماح بعودة تدرجية وآمنة للمهجّرين. من الممكن تطوير مفهوم الأوقاف التنموية أو الأوقاف الاستثمارية، بحيث لا تقتصر على الإنفاق الخيري المباشر، بل تعتمد صيغة استثمار أصول وقفية في مشاريع إنتاجية مدرّة للدخل، لتُخصّص عوائدها من أجل تمويل برامج إعادة الإعمار. فعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء أوقاف عقارية أو تجارية في المدن الرئيسة، من مثل دمشق أو حلب، لتُستخدم عائداتها في تمويل مشاريع إسكان في المناطق الأكثر تضررًا، أو دعم برامج تمويل المشاريع الصغيرة للعائدين، ما يخلق دورة اقتصادية مستدامة.

من جهة أخرى، يمكن للأوقاف أن تُسهم في إعادة بناء رأس المال البشري، من خلال تمويل التعليم والتدريب المهني وبرامج التأهيل، ما يعدّ عنصرًا أساسيًا في تعزيز قدرة العائدين على الاندماج في سوق العمل المحلي. من الممكن أيضًا توجيه جزء من الأوقاف نحو دعم المبادرات المجتمعية والمشاريع المحلية الصغيرة، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويقوي شبكات الدعم في المجتمعات. بذلك، فإن

(17) عزام الشمايلة، "التكافل الاجتماعي في إطار الوقف الإسلامي من نظرة فقهية"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، المجلد 4 العدد 4 (نيسان/ إبريل 2023).

الوقف في السياق السوري لا يكون أداة تمويل فحسب، بل يكون نظامًا تنمويًا متكاملًا يربط بين البعد الاجتماعي والاقتصادي، ويسهم في تحقيق التوازن بين إعادة الإعمار المادي وإعادة الإعمار البشري، ما من شأنه تعزيز فرص العودة الدائمة، ويحدّ من الاعتماد الكامل على التمويل الخارجي أو المساعدات المؤقتة.

الصكوك

الصكوك أدوات مالية إسلامية، وهي تمثّل حصصًا للملكية في أصول أو مشاريع استثمارية، وتُعدّ من أهم الأدوات القابلة للتوظيف في تمويل مشاريع إعادة الإعمار الكبرى، من مثل الطرق والمطارات وشبكات المياه والكهرباء والمشاريع السكنية. وتتميز الصكوك بأنها تربط التمويل بأصول حقيقية، ما يقلل من المخاطر المالية، ويعزز الشفافية في استخدام الموارد. من الممكن أيضًا تصميم صكوك تنموية أو وقفية معدّة خصيصًا لدعم إعادة الإعمار الاجتماعي، بحيث لا تقتصر على العوائد المالية، بل تشمل أيضًا العوائد الاجتماعية، من مثل تمكين العودة وتحسين الخدمات العامة. في سياق الحالة السورية، يمكن أن تسهم الصكوك في جذب الاستثمارات بطريقة منظمة، بشرط وجود إطار مؤسسي شفاف، ما يضمن توجيه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجًا وليس الأكثر ربحية فحسب.

المرابحة

المرابحة صيغة تمويل تقوم على بيع سلعة بثمن يشمل التكلفة وهامش ربح معلوم، وتُستخدم على نطاق واسع في التمويل الإسلامي للأفراد والمؤسسات. في سياق إعادة الإعمار، يمكن توظيف المرابحة لتمويل احتياجات الأسر العائدة، من مثل شراء مواد البناء أو تأثيث المنازل أو شراء المعدات الأساسية لبدء مشاريع صغيرة[18]. وتتميز المرابحة بأنها أداة منخفضة المخاطر نسبيًا، ما يجعلها مناسبة للدول النامية التي تعاني ضعف القدرة على السداد أو عدم استقرار الدخل. مع ذلك، فإن فاعليتها تعتمد على القدرة المؤسسية للمؤسسات المالية في إدارة المخاطر، وضمان عدم تحول التمويل إلى عبء إضافي على العائدين. في السياق السوري، يمكن أن تُعدّ المرابحة إحدى الأدوات التمويلية الأكثر قابلية للتطبيق في الوقت الحالي، نظرًا لطبيعة الاحتياجات المعيشية العاجلة التي تواجه الأسر العائدة، وغياب التمويل التقليدي الميسر في كثير من الحالات. فبعد سنوات من الثورة، لم تعد احتياجات العودة تقتصر على السكن فحسب، بل باتت تشمل إعادة تأهيل المنازل المتضررة جزئيًا، وتأمين الحد الأدنى من الأثاث، وشراء مواد البناء الأساسية، إضافةً إلى تمويل أنشطة اقتصادية صغيرة، ما يساعد الأسر في توفير مصدر دخل مستقر.

في هذا الإطار، يمكن للمرابحة أن تؤدي دورًا عمليًا من خلال تمويل شراء مواد البناء، من مثل الإسمنت والحديد والأدوات الكهربائية والمواد الأساسية للإصلاح السكني، بحيث تشتري المؤسسة التمويلية هذه المواد، ثم تبيعها للعائدين بهامش ربح معلوم، وبأقساط ميسّرة تتناسب مع قدرتهم على السداد. ويمكن توسيع استخدامها لتمويل احتياجات إعادة الاستقرار من داخل المنزل، من مثل الأثاث والأجهزة الأساسية، ما يسهم في تسريع عملية الاستقرار الاجتماعي والنفسي للعائدين. إلى جانب البعد السكني، يمكن توظيف المرابحة في دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في المناطق المتضررة، من مثل تمويل المعدات الزراعية البسيطة أو أدوات الحرف اليدوية أو تجهيز محلات تجارية صغيرة. يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في السياق السوري، لأن ضعف فرص العمل يشكّل أحد أبرز التحديات أمام استدامة العودة. ومن الممكن أن يسهم توفير أدوات إنتاج بسيطة، عبر المرابحة، في خلق مصادر دخل مستقرة تدرجيًا.

المشاركة والمضاربة

صيغتا المشاركة والمضاربة تعدّان من أبرز أدوات التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ تقاسم المخاطر والعوائد بين أطراف التمويل، ما يمنحهما طابعًا أكثر توازنًا وعدالة، مقارنةً بالنماذج التمويلية التقليدية القائمة على الدين. فبدلًا من تحميل طرف واحد (المقترض) عبء السداد، بغض النظر عن نتيجة المشروع، فإن هاتين

(18) صالح العلي حميد، "صيغ التمويل والاستثمار الملائمة لعملية إعادة الإعمار في المؤسسات المالية الإسلامية"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، المجلد 30 العدد 4 (كانون الأول/ ديسمبر 2016).

الصيغتين تقومان على مبدأ الشراكة في رأس المال أو الجهد أو كليهما، مع توزيع الأرباح والخسائر وفق نسب متفق عليها مسبقًا. في سياق إعادة الإعمار في سورية، يمكن توظيف المشاركة لتمويل مشاريع إنتاجية وتنموية مشتركة بين المؤسسات التمويلية والسكان العائدين، من مثل المشاريع الزراعية أو الورش الصناعية الصغيرة أو المبادرات العقارية ذات الطابع التنموي. يتيح هذا النموذج للعائدين أن يكونوا شركاء فاعلين في عملية التنمية الاقتصادية، بدلًا من أن يكونوا متلقين للدعم أو التمويل. بذلك، يتعزز شعورهم بضمان الملكيات والمسؤوليات تجاه المشاريع، وتزيد فرص نجاحها واستدامتها على المدى الطويل. ويحدّ هذا النمط من التمويل من مخاطر الإفراط في المديونية، وهو عنصر شديد الأهمية في البيئات التي تتسم بضعف الدخل وعدم استقرار الأسواق.

أما المضاربة، فهي صيغة تمويل تقوم على تقديم أحد الأطراف رأسَ المال، في حين يتولى الطرف الآخر إدارة المشروع وتقديم الخبرة والجهد، على أن تقسم الأرباح وفق اتفاق مسبق. ويتحمل صاحب رأس المال الخسارة المالية في حال وقوعها، ما لم يثبت التقصير أو سوء الإدارة. في السياق السوري، يمكن للمضاربة أن تكون أداة فعالة لدعم ريادة الأعمال بين العائدين، ولا سيما من يمتلكون مهارات مهنية أو خبرات عملية، لكنهم يفتقرون إلى رأس المال اللازم لبدء مشاريعهم. تسهم هذه الصيغة في تعزيز ديناميكية الاقتصاد المحلي، من خلال تمكين الأفراد من إطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة في مجالات متعددة، من مثل التجارة والخدمات والحرف والصناعات البسيطة، ما يخلق فرص عمل جديدة داخل المجتمعات المتضررة. تدعم هذه الصيغة عملية إعادة بناء النسيج الاقتصادي المحلي بشكل تدرجي، عبر تحفيز المبادرات الفردية والشراكات الإنتاجية، بدلًا من الاعتماد الحصري على الاستثمارات الخارجية أو النماذج المركزية في التمويل.

التمويل الأصغر الإسلامي

يُعدّ التمويل الأصغر الإسلامي من الأدوات المهمة في دعم الفئات الأكثر هشاشة، خاصة في سياقات النزوح والعودة. ويستهدف هذا النوع من التمويل توفير قروض صغيرة، أو أدوات تمويلية متوافقة مع الشريعة، لتمكين الأفراد من بدء مشاريع صغيرة أو تحسين سبل العيش. وفي حالة العائدين، يشكل التمويل الأصغر الإسلامي عنصرًا حاسمًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، من خلال دعم الأنشطة الصغيرة، من مثل الزراعة والتجارة والخدمات والحرف اليدوية. من جانب آخر، يسهم هذا التمويل في تقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية، ويعزز القدرة الذاتية على التكيّف الاقتصادي.

رابعًا. نموذج مقترح لإعادة الإعمار بالتمويل الإسلامي

من الممكن اعتماد نموذج تحليلي تطبيقي يدمج أدوات التمويل الإسلامي في إطار شامل، لإعادة الإعمار في سياقات ما بعد النزاع، مع تركيز خاص على الحالة السورية وعلاقتها بعودة المهجّرين قسريًا. وينطلق النموذج من افتراض أن نجاح إعادة الإعمار لا يقاس بحجم الاستثمارات في البنية التحتية فحسب، بل بمدى قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين المهجرين من العودة الدائمة، وإعادة دمج الفئات المتضررة في الدورة الاقتصادية. ومن الممكن تسمية هذا النموذج بـ "نموذج التمويل الإسلامي التكاملي لإعادة الإعمار والعودة الدائمة"، وهو يقوم على أربعة أركان مترابطة، وهي التمويل الحوكمة إعادة الاندماج والتنمية المحلية.

الهيكل العام للنموذج

يقوم النموذج على إنشاء منظومة تمويل متعددة المستويات، وهي المستوى السيادي/ المؤسسي، عبر إصدار صكوك سيادية وتنموية من وزارة المالية، موجهةً لإعادة الإعمار. والمستوى المجتمعي، عبر إنشاء الأوقاف التنموية وصناديق الوقف الاستثمارية. والمستوى الإنتاجي، عبر المشاركة والمضاربة لتمويل المشاريع الاقتصادية المحلية. والمستوى الفردي، عبر التمويل الأصغر الإسلامي لدعم الأسر العائدة إلى قراهم ومدنهم الأصل. تُربط هذه المستويات ضمن إطار واحد، ما يضمن توجيه الموارد نحو أهداف محددة ومتعلقة بإعادة الاستقرار السكاني

والاقتصادي في مناطق العودة.

الصكوك كأداة تمويل مركزية

يشكّل إصدار الصكوك التنموية لإعادة الإعمار الركيزة الأساسية في النموذج، وهي تُستخدم لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، من مثل إعادة تأهيل المساكن المدمرة وإصلاح شبكات المياه والكهرباء والطرق والخدمات العامة ومشاريع الإسكان الاجتماعي للعائدين. يتميز هذا النوع من التمويل بأنه قائم على الأصول الحقيقية، ما يعزز الشفافية ويقلّل من مخاطر سوء استخدام الأموال. من الممكن تصميم الصكوك بما يتضمن مكونًا اجتماعيًا إلزاميًا، وتخصيص نسبة من العائدات لمناطق العودة ذات الأولوية.

الوقف التنموي كضامن للاستدامة

يقترح النموذج إنشاء صناديق وقف تنموية وطنية ودولية، لتكون مخصصة لدعم الإسكان منخفض التكلفة للعائدين، ودعم التعليم وإعادة تأهيل رأس المال البشري، ودعم الرعاية الصحية الأساسية، بالإضافة إلى دعم المشاريع المجتمعية الصغيرة. ليس الوقف هنا أداة خيرية تقليدية، إنما آلية استثمار اجتماعي طويل الأمد، بما يضمن استمرارية التمويل بعيدًا من تقلبات المساعدات الدولية. ومن الممكن دمج الوقف مع الصكوك بصيغة "الصكوك الوقفية" التي تجمع بين الاستثمار والعائد الاجتماعي.

التمويل الإنتاجي (المشاركة والمضاربة)

يخصص هذا المكوّن لتمويل الأنشطة الاقتصادية للعائدين، عبر نماذج تقاسم الأرباح والخسائر، بما يحقق دعم المشاريع الزراعية والصناعية الصغيرة، وإنشاء تعاونيات إنتاجية محلية، إضافةً إلى تمويل ريادة الأعمال في مناطق العودة. ويُعدّ هذا البعد أساسيًا في النموذج، لأنه يحول العائدين من متلقين للمساعدات إلى شركاء اقتصاديين فاعلين، ما يعزز الاستقلالية الاقتصادية، ويقلّل من احتمالات النزوح الثانوي.

التمويل الأصغر الإسلامي لإعادة الاندماج

يُشكّل التمويل الأصغر الإسلامي الحلقة الأقرب للأفراد، حيث يكون الهدف دعم الأسر العائدة في إعادة بناء مساكنها، وتمويل مشاريع صغيرة مدرّة للدخل، وتوفير أدوات إنتاج أساسية (معدات، مواد أولية.. إلخ)، ويُدمَج التمويل مع برامج تدريب، ومرافقة اقتصادية لضمان استدامة المشاريع، بحيث لا يكون التمويل دعمًا ماليًا مؤقتًا، بل جزءًا من عملية إعادة إدماج اقتصادي شاملة.

الإطار المؤسسي والحوكمي للنموذج

نجاح النموذج يتطلب وجود هيكل حوكمة متعدد الأطراف، مما يضم مؤسسات الدولة (التخطيط والإعمار)، ومؤسسات التمويل الإسلامي، ومنظمات دولية، والبنك الإسلامي للتنمية، إضافةً إلى إمكانية وجود ممثلين عن المجتمعات المحلية والمهجّرين. ويقوم هذا الإطار على مبادئ رئيسة، وهي:

- الشفافية والمساءلة المالية: من خلال اعتماد أنظمة واضحة لإدارة تدفقات التمويل وتدقيقها وتتبّعها، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد، ويعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية.
- المشاركة المجتمعية الفاعلة: عبر إشراك المجتمعات المحلية والمهجّرين في تحديد الأولويات التنموية، بما يضمن توافق مشاريع إعادة الإعمار مع الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع.
- الرقابة المؤسسية المستقلة: من خلال إنشاء آليات رقابية محايدة تتابع تنفيذ المشاريع وتقييم الأداء، وتحدّ من مخاطر سوء الإدارة أو الانحراف عن الأهداف التنموية.
- التكامل بين الأبعاد التنموية والاجتماعية: لا يقتصر تقييم المشاريع على مؤشرات النمو الاقتصادي فحسب، بل يشمل أيضًا مؤشرات العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز فرص العودة والاستقرار المستدام.
- الكفاءة في توجيه الموارد: عبر ضمان تخصيص

التمويل، وفق أولويات واضحة ترتبط بالمناطق الأكثر تضررًا واحتياجًا، بما يعزز عدالة التوزيع وفاعلية إعادة الإعمار.

- الاستدامة المالية طويلة الأمد: من خلال تصميم أدوات تمويلية قادرة على الاستمرار ذاتيًا، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي غير المستقر، بما يضمن استمرارية مشاريع إعادة الإعمار على المدى البعيد.

بناءً على ما سبق، يقدّم هذا النموذج رؤية تكاملية للتمويل الإسلامي، كأداة لإعادة تشكيل مسارات إعادة الإعمار، بما يضمن ألّا يقتصر دوره على تعبئة الموارد، بل يمتد إلى إعادة تعريف العلاقة بين التمويل والعدالة والتنمية. وتكمن قوة النموذج في دمجه بين الأدوات المالية (الصكوك والوقف والتمويل الأصغر)، وبين البعد الاجتماعي والسياسي للعودة، ما يجعله إطارًا قابلًا للتطوير، ضمن سياسات إعادة الإعمار في البيئات ما بعد النزاع. مع ذلك، فإن تطبيق هذا النموذج يتطلب إرادة سياسية، وإطارًا قانونيًا واضحًا، وشراكات دولية فعالة، إضافةً إلى ضمانات تمنع استخدام التمويل كأداة لإعادة إنتاج الإقصاء أو التفاوت، ما يجعل الحوكمة عنصرًا حاسمًا في نجاحه.

خاتمة

توصيات

في ضوء التحليل النظري والاقتصادي السياسي، وبالنظر إلى تعقيدات حالة التهجير القسري للسوريين، وتشابكها مع سياسات إعادة الإعمار وأدوات التمويل، من الممكن صوغ مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز عدالة عملية العودة وضمان استدامة إعادة الاندماج، مع تحقيق توظيف فعّال للتمويل الإسلامي، بما هو أداة تنموية.

- في مستوى السياسات العامة للدولة في مجال إعادة الإعمار: ينبغي أن تُبنى استراتيجيات إعادة الإعمار على مبدأ العودة بما هو "حق تنموي"، لا بما هو مسار إنساني أو أمني، ما يتطلب إدماج احتياجات المهجّرين قسرًا في صميم التخطيط الاقتصادي، منذ المراحل الأولى، لا التعامل معهم كفئة لاحقة في العملية. ويُوصى بتجنب نماذج إعادة الإعمار القائمة على الاستثمار العقاري البحت، لما له من أثر في رفع تكاليف السكن وإقصاء الفئات الاجتماعية من مناطقها الأصل.
- دمج التمويل الإسلامي في منظومة إعادة الإعمار: ينبغي تطوير إطار مؤسسي رسمي لدمج أدوات التمويل الإسلامي ضمن خطط إعادة الإعمار، بحيث لا تبقى هذه الأدوات في نطاق المبادرات الجزئية أو غير المنظمة. ويُوصى بتأسيس صناديق سيادية وصناديق وقفية تنموية موجهة حصريًا لمشاريع الإسكان والبنية التحتية الاجتماعية ودعم سبل العيش للعائدين، مع ضمان ربط التمويل بمؤشرات تأثيراجتماعي واضحة، فضلًا عن العوائد المالية.
- تعزيز التمويل الإنتاجي للعائدين: من الضروري توسيع استخدام أدوات المشاركة والمضاربة والتمويل الأصغر الإسلامي، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق العودة، بما هي المحرك الأساسي لإعادة بناء الاقتصاد المحلي. ويُوصى بدمج هذه الأدوات مع برامج تدريب مهني ومرافقة اقتصادية، بما يضمن استدامة المشاريع وتقليل مخاطر التعثر.
- منع النزوح الثانوي: يجدر تصميم برامج العودة والتمويل، بما يمنع وقوع العائدين في دوامة نزوح ثانوي، نتيجة غياب الخدمات أو فرص العمل. يتطلب ذلك ربط التمويل بحد أدنى من البنية الخدمية والاقتصادية في مناطق العودة، بحيث تكون العودة خيارًا مستدامًا، لا تجربة مؤقتة.

نتائج وخلاصات

لقد تبين في سياق البحث أن قضية السوريين المهجّرين قسريًا لا يمكن فهمها أو معالجتها بمعزل عن البنية العميقة للاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار، بحيث تتداخل الاعتبارات الاقتصادية مع التوازنات السياسية وأنماط الحوكمة في تشكيل مسارات العودة وإعادة الاندماج. وقد بيّن البحث أن إعادة الإعمار ليست عملية محايدة، بل مجالًا عامًا لإعادة توزيع الموارد وإعادة تشكيل الملكية وإنتاج العلاقات الاجتماعية، ما يجعلها عاملًا حاسمًا في تحديد من يستطيع العودة ومن يبقى خارج حدود الوطن. في هذا السّياق، برز التمويل الإسلامي، بوصفه إطارًا بديلًا يحمل إمكانات مهمة لإعادة توجيه عملية إعادة الإعمار نحو مزيد من العدالة والشمول. فبفضل أدواته المتنوعة، من مثل الصكوك والوقف والمشاركة والمضاربة والمرابحة والتمويل الأصغر، من الممكن للتمويل الإسلامي أن يسهم في سد فجوات التمويل التقليدي، ودعم مشاريع الإسكان والبنية التحتية، وتعزيز سبل العيش للعائدين، بما يحدّ من الإقصاء الاقتصادي ويعزز فرص الاستقرار المستدام. غير أن هذا الدور لا يتحقق تلقائيًا، بل يتطلب وجود منظومة حوكمة شفافة وإرادة سياسية داعمة، وإطارًا مؤسسيًا يضمن توجيه هذه الأدوات نحو أهداف تنموية واجتماعية واضحة، وليس نحو اعتبارات ربحية أو سياسية فحسب. يعتمد نجاح التمويل الإسلامي، في هذا السياق، على مدى قدرته على الاندماج ضمن استراتيجية شاملة لإعادة الإعمار، مع الأخذ في الحسبان حقوق المهجّرين وأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية، بوصفها أولوية.

بناء على ذلك، يمكن القول إن دمج التمويل الإسلامي في عمليات إعادة الإعمار يمثّل فرصة حقيقية لإعادة التفكير في النموذج السوري الذي تكلّل بنجاح الثورة السورية، بعد حوالى أربعة عشر عامًا من المقاومة والصراع مع النظام البائد، لتنتقل الدولة السورية، من نموذج قائم على الإغاثة والمساعدات الدولية والاستثمار التقليدي إلى نموذج أكثر شمولية، بما يربط بين التمويل الإسلامي والعدالة والتنمية والكرامة الإنسانية. مع ذلك، تبقى هذه الفرصة مشروطة بقدرة الفاعلين المحليين والدوليين على تحويل المبادئ النظرية إلى سياسات عملية قابلة للتطبيق، بما يراعي تعقيدات الواقع ويضع الإنسان في مركز الاهتمام في سياق عملية إعادة البناء. انطلاقًا من ذلك، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسات مستقبلية تتناول بناء نماذج قياسية بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأدوات التمويل الإسلامي في مشاريع إعادة الإعمار، وإجراء دراسات وبحوث ميدانية تستند إلى بيانات أولية، من المؤسسات المالية والجهات الحكومية والمجتمعات المحلية في سورية، بعد استقرار الشروط المؤسسية. ويجدر بالمهتمين والباحثين أن يوجهوا الاهتمام إلى إجراء مقارنات بين تجارب دول اعتمدت التمويل الإسلامي في إعادة الإعمار، بعد خروجها من نزاعات، وتحليل الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لتفعيل أدوات، من مثل الصكوك التنموية والأوقاف الاستثمارية والتمويل الأصغر الإسلامي، بما يسهم في تطوير نموذج سوري مستدام يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويعزز فرص العودة الطوعية والآمنة والكريمة للمهجّرين قسريًا.

المراجع

العربية

- "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم 47/137 وتاريخ 23 كانون الأول/ ديسمبر 2010).
- "خلق الوظائف وتنمية الاقتصادات"، التقرير السنوي لـ مجموعة البنك الدولي (2025).
- أزرق، توفيق. "الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه". [***ATEBE:*** ***Journal for Religious Studies***, no. 4 (December 2020)].
- الأعرجي، حسين سيد نور ومؤيد مجيد محمد الكعبي. "الأسباب السياسية للتهجير القسري في العراق القديم". لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 26 (2017).

- حميد، صالح العلي. "صيغ التمويل والاستثمار الملائمة لعملية إعادة الإعمار في المؤسسات المالية الإسلامية". مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30 العدد 4 (كانون الأول/ ديسمبر 2016).

- خيثر، هواري. "سياسات التمويل الإسلامي وآثارها على التنمية الاقتصادية في الجزائر: بنك البركة نموذجًا". مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 3 العدد 2 (كانون الأول/ ديسمبر 2022).

- رمضان، إبراهيم السيد أحمد. "آليات الحماية الدولية للمدنيين من التهجير القسري في ضوء القانون الدولي الإنساني". مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 العدد 4 (كانون الأول/ ديسمبر 2024).

- الشمايلة، عزام. "التكافل الاجتماعي في إطار الوقف الإسلامي من نظرة فقهية". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4 العدد 4 (نيسان/ إبريل 2023).

- الفالح، قاسم مساعد. "جريمة التهجير القسري في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي". المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل- العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 22 العدد 1 (2021).

- مرعي، فائق. "إعادة الإعمار: تأملات من خارج الميدان". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 142 (ربيع 2025).

الأجنبية

- Black, R. and K. Koser (eds.), *The End of the Refugee Cycle? Refugee Repatriation and Reconstruction* (Oxford: Berghahn Books,1999).

- Chapra, M. U. *The Islamic Vision of Development in the Light of Maqasid al Shariah* (Islamic Research and Training Institute, 2008).

- Long, K. *The Point of No Return: Refugees, Rights, and Repatriation* (Oxford University Press. 2013).